مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

الـ(بيتكوين) ودورها في تمويل الحركات الإرهابية

حسن محمد

أغسطس ٢٠١٧م

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل العلاقة بين العملات الافتراضية الجديدة (Virtual Currency) - التي تُسَمَّى أيضاً (العملات المشفرة Cryptocurrency)، وتتميز بدرجات كبيرة من السرية والخصوصية واللامركزية - والجماعات الدينية المتطرفة والإرهابية التي تتبنى العنف سبيلاً للعمل والتوسُّع، ودراسة المؤشرات الدالة على تزايد أهمية تلك العملات في التداول والتبادل والتعاملات التجارية، وفي تمويل الجماعات والتنظيمات الدينية المتطرفة، وتمويل عمليات شراء الأسلحة والمعدات التي تستخدمها تلك الجماعات.

وفي هذا السياق تتناول الدراسة تطور عملة (بيتكوين) بوصفها الصورة الأبرز لتلك العملات المشفرة، وترصد مواقف الجماعات المتطرفة تجاه تلك العملات، وتحاول الوقوف على مدى قدرة توظيف تلك الجماعات لمخرجات الحداثة وثورة المعلومات في تداول تلك العملات عبر وسائط مخفية ومشفرة، وعناصر التوظيف الأمثل لها لديها.

وتقتصر الدراسة هنا على الجماعات والتنظيمات التي تنتهج العنف، مثل: القاعدة، وتنظيم داعش، والفرق والجماعات التابعة لهما والمنضوية تحت لوائهما، وتُلقي الضوء على مدى إدراك تلك التنظيمات أو بعضها لأهمية العملات الافتراضية الجديدة عامة، وعملة (بيتكوين) تحديداً، والتقنيات الحديثة التي تُستخدم في تحقيق التوظيف الأمثل لهذه المنتجات الجديدة من عملات افتراضية وعناصر تقنية.

مقدمة

يمثل التمويل أحد الأعمدة الرئيسة في بناء وهيكلة الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي تسعى حثيثاً لضمان توافر الموارد المالية اللازمة والضرورية للقيام بالأنشطة والعمليات الإرهابية المستهدف تنفيذها، وفي هذا الإطار تسعى تلك التنظيمات

للحفاظ على موارد تتسم بالاستمرار والتجديد، بالإضافة إلى توافر عناصر الأمان والسرية للحيلولة دون مصادرتها أو تتبُّعها من قبل الجهات الرسمية والسلطات المحلية في مختلف الدول.

ومع ظهور عملات إلكترونية افتراضية لا يوجد لها رصيد فيزيائي أو وجود مادي ملموس، بدأت في الانتشار بين مختلف دول العالم، وقبلت بها شركات كبرى وسيلةً للدفع والشراء، زاد الاهتمام العالمي بتلك العملات إلى حد أن موقع (أمازون) المتخصّص في بيع الكتب والمؤلفات أعلن أنه عرض أكثر من ٢٠٠ مؤلَّف حول العملات الافتراضية الجديدة في عام ٢٠١٤م فقط، وهو مؤشر قوي على تزايد الاهتمام العالمي بتلك العملات واحتلالها مساحات كبرى من اهتمام المجتمعات حول العالم.

وقد اتسع نطاق الاستخدام والانتشار السريع للعملات الافتراضية حتى ظهرت مؤشرات مهمة على استخدام الجماعات الإرهابية تلك العملات، وبدأت تلوح في الأفق ملامح خطورة التوظيف السيئ للعملة الافتراضية (بيتكوين) بوصفها أبرز العملات الافتراضية وأكثرها انتشارها.

وفي هذا السياق تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، هي:

- دراسة العملة الافتراضية (بيتكوين) ونشأتها وتطورها، والفرص المتاحة من خلالها، وكذلك التحديات والمخاطر التي تمثلها تلك العملة.
- توضيح خريطة تمويل الجماعات المتطرفة، وموقع العملة الافتراضية (بيتكوين) منها، وأشكال توظيفها لدى تلك الجماعات في تمويل ونقل الأموال للعمليات الإرهابية المختلفة.
- إلقاء الضوء على مستقبل (بيتكوين) بوصفها إحدى العملات المستخدمة من قبل التنظيمات الإرهابية، وتأثير تلك العملة على مستقبل تمويل تلك التنظيمات.

وتبرز أهمية الدراسة في كونها تطرق مجالاً خفياً في تمويل العنف وجماعاته المتعددة، وتسعى إلى تلمس مدى إمكانية توظيف الجماعات الميزات النسبية التي تتيحها العملات الافتراضية من سرية وخصوصية بالغة في التعامل النقدي بين الأفراد، مع وضع تصورات لمستقبل تلك العملات وإمكانية توظيفها من قِبل حركات وجماعات العنف، ووضع التوصيات المهمة لمواجهة تلك الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

بيتكوين: الفرص والمخاطر

بيتكوين (Bitcoin) هي عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى، مثل: الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية من أبرزها: أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها، كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى عملات تقليدية[١].

وتتميز البيتكوين بخصوصيتها الشديدة، فلا توجد جهةٌ ما مسؤولة عن إصدارها أو نشرها، كما أنها لا تخضع لرقابة سلطة عامة في أي دولة، ولا يمكن تعقُّبها أو التعرف إلى الأفراد المتعاملين بها، إضافة إلى أنها تتميز بالسرعة الفائقة في

(١) Brittemira Abdi,"Future Currency:Is Bitcoin here to stay? A Case Study on the Cryptocurrency Bitcoin." (Unpublished Master Thesis.,) (Real Estate & Construction Management, Stockholm, 2014).

المعاملات المالية، حيث يمكن تحويل الأموال إلى محفظة المتداول في ثوان قليلة، بشكل سري يصعب معه المراقبة والتعقب.

وتعد الميزة الأهم لعملة البيتكوين هي أنها مجهولة، فنظامها الشبكي اللامركزي يجعل من الصعوبة بمكان تتبُّع عمليات الشراء والبيع التي تتم عبرها.

أولاً: كيفية الحصول على البيتكوين

يتم استخراج عملة البيتكوين عبر شبكة الإنترنت باستخدام برامج مجانية تُجري عمليات حسابية معقدة وموثقة، ويتم إصدارها من خلال عملية يطلق عليها (تعدين البيتكوين Bitcoin Mining)، يحتاج المستخدم فيها إلى حل مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية المتسلسلة (الخوارزميات) لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف، تميل إلى التعقُّد كلما ارتفعت الكمية التي يصدرها، بعدها يتمكن من إصدار العملة وتحويلها إلى أصل فى محفظة مالية إلكترونية، يتم استخدامها بعد ذلك عبر شبكة الإنترنت؛ مثلها مثل أي عملة في العالم، وغالباً ما تكون تحت أسماء مستعارة، لكنها لا تمتلك نفس خصائص العملة الحقيقية (الورقية)، فضلاً عن غياب أي غطاء قانونى لها، فبإمكان أي شخص لديه تجهيزات خاصة إنتاج العملة.

تتم مراقبة ومشاركة حركة نقل أو تحويل العملة بين المستخدمين عبر الإنترنت وتوثيق المعاملة بتوقيع إلكتروني لا يمكن تغييره أو تزويره أو حذفه، بعدها يتم تخزين المعلومة في شبكة الإنترنت دون تسجيل أي بيانات شخصية.

تتطلب تلك العملية التي يطلق عليها (التعدين) أجهزة ذات معالجات سريعة، مثل الحواسيب الحديثة أو الخوادم (السيرفرات) التي تستخدمها الشركات الكبرى[٢]، حيث يقوم المستخدم بتثبيت برنامج التعدين على حاسوبه الخاص، وخلال تشغيله يكون قيد الاتصال مع شبكة البيتكوين، وبالتالي فإن الحاسوب يبدأ في القيام بحسابات معقدة، وفك شفرات الحظر (Block)؛ أي التحقق من عمليات إرسال واستقبال البيتكوين من محفظات جميع مستعملي البيتكوين عبر العالم، وكلما كانت إمكانيات حاسوبك أفضل ربحت أكثر.

عندما يتم توليد مجموعة جديدة من القطع النقدية لدى كل مستخدم، يتم توزيع هذه المبالغ وفق خوارزمية معينة، بحيث لا يمكن أن تصل القيمة الكلية لعملات بيتكوين الموجودة في السوق لأكثر من ٢١ مليون بيتكوين، كما يحصل المستخدمون أصحاب قوة المعالجة الأعلى على حصة أكبر تتناسب مع مدى إنتاج أجهزتهم من العملات[٣].

ويقول القائمون على بيتكوين إن الهدف من هذه العملة التي تم طرحها للتداول، أول مرة في عام ٢٠٠٩م، هو تغيير الاقتصاد العالمي بالطريقة نفسها التي غيرت بها الويب أساليب النشر[٤].

ثانياً: خصائص البيتكوين

تتميز البيتكوين بعدة خصائص تجعل منها مجالاً لاهتمام جميع التنظيمات والحركات الخارجة عن القانون وجماعات الجريمة المنظمة، ومن بين تلك الخصائص:

---

(٢) عبداللليل حبوب، "ما هو تعدين البيتكوين - Bitcoin Mining؟"**بيتكوين العرب**، على الرابط: http://goo.gl/zfwCoH.

(٣) أنس المعراوي، «ماهي عملة Bitcoin الإلكترونية؟" **البوابة العربية للأخبار التقنية**، على الرابط: http://goo.gl/nISY4E.

(٤) «درب داعش الافتراضي لتمويل هجماته الإرهابية»، **موقع روسيا اليوم** (26 نوفمبر 2015م)، على الرابط: https://goo.gl/UFrt4b.

إخفاء هوية المستخدمين:

يتيح التعامل عبر العملة الافتراضية بيتكوين إخفاء هويتك، حيث لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخصيتك لإتمامها، ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات شخصية.

اتساع النطاق:

تتميز البيتكوين بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف أنحاء العالم، حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان إلى أي مكان آخر بأي قيمة.

السرعة الفائقة في نقل الأموال:

من السمات المميزة للتعامل بالعملة الافتراضية بيتكوين: عنصر السرعة، حيث تتم العمليات الهائلة بين مختلف مناطق ودول العالم في مدة زمنية لا تتجاوز الثواني المعدودة.

التحكم وحماية الهوية والأموال:

يمتلك مستخدمو البيتكوين تحكماً كاملاً في معاملاتهم؛ لذا من المستحيل على التجار أن يفرضوا عنوة رسوماً غير معلن عنها أو غير مرغوب فيها كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى. ومدفوعات البيتكوين يمكن أن تتم دون دمج أو ربط المعلومات الشخصية بالمعاملة، وهذا يوفر حماية فائقة ضد سارقي الهويات. ومستخدمو البيتكوين يمكنهم أيضاً حماية أموالهم من خلال النسخ الاحتياطي والتشفير(٥).

انخفاض تكلفة الاستخدام:

تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال، حيث لا تمر تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية أو الجهات المالية الدولية والمحلية، وإنما تتم المعاملات مباشرة بين مستخدم وآخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة(٦).

سهولة الاستخدام:

أياً كان النظام الذي يتم استخدامه، فهو سهل الاستخدام بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الكمبيوتر ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت.

صعوبة التعقُّب:

وهي أهم الميزات التي تجذب العناصر المتطرفة والإرهابية، بالإضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة، حيث يصعب تعقُّب تلك المعاملات، أو اقتفاء أثرها بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة، بالإضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.

---

(٥) حسام الدين عطار، "البيتكوين: عملة افتراضية (آمنة) لغسل الأموال والأعمال المشبوهة"، **موقع ساسة بوست**، (١٤ سبتمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://www.sasapost.com/opinion/alpetkoan-virtual-currency/.

(٦) Brittemira Abdi, "Future Currency:Is Bitcoin here to stay? A Case Study on the Cryptocurrency Bitcoin." (Unpublished Master Thesis.,) (Real Estate & Construction Management, Stockholm, 2014).

التحصين الأمني:

أصبح لدى التنظيمات الإرهابية قدرة أكبر على استخدام أدوات أمنية للتستر بشكل مُحكم، من خلال شبكات إخفاء الهوية التي جعلت مهمة وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب صعبة للغاية.

ثالثاً: ضوابط إصدار البيتكوين

تتم كتابة كود على العملة بحيث تزداد صعوبة إنتاجها مع مرور الزمن، وهناك سقف إصدار للعملة بـ٢١ مليون وحدة حول العالم، تم إنتاج ١٤ مليون وحدة منها حتى الآن، ومن المنتظر الوصول إلى الإصدار الكامل في المدة من عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠م، حيث يتم حالياً إنتاج ٢٥ بيتكوين حول العالم كل ١٠ دقائق، ويتم تقليص هذه الكمية إلى النصف كل ٤ سنوات، إلى أن يتم إنتاج آخر بيتكوين في عام ٢١٤٠م، وبعدها يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء فقط[٧].

رابعاً: مزايا البيتكوين ومخاطرها

تتمثل أهمية البيتكوين في كونها إحدى أنجح صور العملات الافتراضية في المعاملات المالية حول العالم، بالإضافة إلى أنها ليست في حاجة إلى وسيط يحصل على رسوم مقابل نقل الأموال بينك وبين البائع، فمع البيتكوين فإن العملة لم تنتقل، بل كود العملة هو ما خرج من محفظتك ودخل محفظة التاجر، وهذه العملية تتم بينك وبين التاجر دون وسيط، وتسمى (P2P) أو الند بالند، ولا يمكن تتبُّع عمليات البيع والشراء أو التدخل فيها، كما أنها تقلل من سيطرة الحكومة والبنوك على العملة، ولا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها كأنها عملتك المحلية، وهي أيضاً محمية من التضخم بسبب عددها المحدود، الأمر الذي أعطاها قيمة كبيرة فى السوق.

خامساً: اعتراف بعض الدول بالبيتكوين

تعد ألمانيا الدولة الوحيدة التي تعترف رسمياً بالبيتكوين نوعاً من النقود الإلكترونية، وقد صرحت الحكومة الألمانية أنها تستطيع فرض ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين، مع إعفاء المعاملات الفردية من هذه الضرائب.

وقد بدأ بعض الدول العربية – مؤخراً – في استخدام بيتكوين بشكل طفيف، حيث أُعلن عن قبول هذه العملة أول مرة في الأردن في أحد المقاهي في العاصمة عمان، وتلا ذلك مطعم بيتزا وصراف آلي في دبي، ثم شركة أنظمة معلومات في فلسطين، كما أصبحت سوق السفير أول سوق في الكويت والشرق الأوسط تقبل البيتكوين في تعاملاتها[٨].

وفي الآونة الأخيرة حكم قاضٍ فيدرالي في الولايات المتحدة بأن بيتكوين عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي؛ لكنَّ الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسمياً حتى الآن.

---

(٧) حسام الدين عطار، "البيتكوين: عملة افتراضية (آمنة) لغسل الأموال والأعمال المشبوهة"، **موقع ساسة بوست**، (١٤ سبتمبر ٢٠١٥)، على الرابط: http://www.sasapost.com/opinion/alpetkoan-virtual-currency/.

(٨) "Bitcoin عملة إلكترونية تعترف بها ألمانيا وبعض الدول العربية"، **موقع المتداول العربي**، على الرابط: http://goo.gl/pZEJAL.

وفي حين يرى البعض أن الاعتراف الرسمي يحمل جانباً إيجابياً، هو إسباغ الشرعية على العملة، يرى آخرون أن هذا قد يفتح الباب إلى مزيد من تنظيم العملة وربطها بالحكومات، وهو ما يتعارض مع إحدى أهم ميزات بيتكوين من عدم خضوعها لأي جهة[٩].

هذا، وقد أعلنت تسعة من أكبر البنوك العالمية رغبتها في دراسة استخدام تقنية العملة الافتراضية أو البيتكوين؛ لتغيير عملية التحويلات البنكية الدارجة في الوقت الراهن إلى استخدام عملة رقمية لا تحتاج إلى البنوك المركزية، كما تهدف تلك البنوك أيضاً إلى التمتع بالميزات التي تقدمها هذه التقنية، مثل: إتمام الصفقات بسرعة وشفافية كبيرتين، إلى جانب أنها تقنية مميزة تجعل من الصعب القيام بأي عمليات احتيال داخل البنوك، كما تجعل أنظمة التداول أكثر سلاسة.

وحالياً يتم اختبار هذه التقنية في شركة R3 للمعاملات المالية، استعداداً لإدخالها حيز التنفيذ في تلك البنوك التي من بينها: بنك باركليز (Barclays)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجيه بي مورجان (JP Morgan)، وستيت ستريت (State Street)، ويو بي إس (UBS)، وبنك أسكتلندا الملكي، وكريدي سويس، وبنك الكومنولث بأستراليا[١٠].

كما وضعت شركة (روبوكوين) - مقرها لاس فيجاس - أول جهاز صراف آلي (ATM) في العالم لبيتكوين في مدينة فانكوفر الكندية، لتصبح كندا أول دولة تحتضن مثل هذا الجهاز[١١].

لكنَّ هناك حكومات، مثل: روسيا والصين، ودول أخرى، قامت بحظر التعامل بالعملة الافتراضية بيتكوين وعدَّتها عملة زائفة يُعاقَب من يتعامل بها[١٢].

وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بالعملة الافتراضية بيتكوين؛ إلا أن عدداً من الشواهد يشير إلى تزايد وتوسع قائمة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها وسداد تكاليفها باستخدام البيتكوين.

أما خطورة البيتكوين فتتمثل في احتمال لجوء التنظيمات المتطرفة إلى استخدامها، بالإضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة وعمليات غسل الأموال، حيث من المرجح أن تُعتمد هذه العملة الافتراضية في تعاملات المنظمات والحركات الخارجة عن القانون وغير الشرعية لتفادي المراقبة الحكومية والدولية.

وقد تم الكشف عن هذا الاستخدام المشبوه لـبيتكوين بعد تفكيك خلية (سيلك رود)، وهو موقع على الإنترنت تتم المزايدة من خلاله على المخدرات باستعمال بيتكوين، واتُّهم القائمون عليه بتنظيم عمليات غسل أموال واتجار في المخدرات.

وبعد هجمات باريس الإرهابية بدأت عدة أصوات تنادي بضرورة مراقبة التعاملات بعملة بيتكوين لقطع الطريق أمام المنظمات الإجرامية الخارجة عن القانون[١٣].

لكنَّ هناك بعض الآراء التي تؤكد أن العملات الافتراضية وسيلة غير جذابة للمنظمات الإرهابية والمتطرفة، وذلك لكونها تتعرض للتغيُّر السريع وغير المتوقع لقيمة العملة الافتراضية، بالإضافة إلى كون محافظ العملات الافتراضية مُعرضة للسرقة من قبل القراصنة المحترفين على شبكات الإنترنت، علاوة على غموض عملية تحويل العملات الرئيسة إلى افتراضية أو العكس، أو تحويلها إلى سلع وخدمات (كالأسلحة) عبر المنظمات التي يثق بها الإرهابيون، كما أن هناك حكومات

---

(٩) "ما هي عملة بتكوين الإلكترونية؟" **موقع قناة الجزيرة الإخبارية**: http://goo.gl/2iYsCe.

(١٠) "دراسة استخدام تقنية Bitcoin blockchain في أكبر بنوك العالم"، **مجلة لغة العصر**، (٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/sCUXg6.

(١١) حسام الدين عطار، "البيتكوين: عملة افتراضية (آمنة) لغسل الأموال والأعمال المشبوهة"،**موقع ساسة بوست**، (١٤ سبتمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://www.sasapost.com/opinion/alpetkoan-virtual-currency/.

(١٢) A 7-Yr Prison Term for Bitcoin Use, Says Russian Finance Ministry, available at: https://www.cryptocoinsnews.com/a-7-yr-prison-term-for-bitcoin-use-says-russian-finance-ministry/.

(١٣) عماد بنسعيد، «هل تساهم عملة البيتكوين الافتراضية في تنامي التهديد الإرهابي؟»**موقع قناة فرانس٢٤**، على الرابط: http://goo.gl/DDEyX4.

بدأت تولي تلك العملات اهتماماً متزايداً، وحصلت على تقنيات حديثة تتيح لها تتبُّع استخدام العملات الافتراضية في المعاملات المختلفة[١٤].

ولكي نقف على حقيقة إدراك المنظمات والجماعات المتطرفة لطبيعة العملات الافتراضية والميزات النسبية التي توفرها، وكذلك الفرص التي تطرحها، ما يتيح لها استغلالها واستخدامها في التمويل والتخفي عن التتبع والمراقبة؛ فإننا لا بد أن نفهم جوهر عملية تمويل الحركات الإرهابية وضرورتها، وكيفية تكيُّف التنظيمات الإرهابية مع الظروف المحلية والإقليمية المحيطة.

خريطة تمويل الإرهاب وموقع البيتكوين منها

تطرح العمليات الإرهابية المتتالية التي تعرضت لها بعض الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة، ولاسيما فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وتطورات الأوضاع في سوريا والعراق، أسئلة متعددة حول مصادر تمويلها. وتشير التقديرات الأولية إلى أنه، بخلاف التمويل الواسع المتوفر لـداعش في الأراضي العراقية والسورية، يعتمد منفذو الهجمات الإرهابية في أوروبا على أموال محدودة لا تتخطى قيمتها بضعة آلاف الدولارات، وهو ما أتاح الحصول على دعم لوجستي لازم لتنفيذ عمليات إرهابية محدودة أو واسعة النطاق على حد سواء[١٥]، وقد أشارت اتجاهات عدة إلى أن استمرار وانسيابية مصادر تمويل الإرهابيين في أوروبا خلال الفترة الماضية أصبح عاملاً في زيادة وتيرة هجماتهم، وهو ما يفرض عقبات متعددة أمام جهود محاصرة أنشطة الإرهاب[١٦].

أولاً: مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية

هناك عدة مصادر أساسية تعتمد عليها الجماعات والتنظيمات المتطرفة بشكل عام، ويدور معظمها حول نهب وسرقة موارد الدول والمدن التي تقع تحت سيطرتها، ومنها الأسرى والمختطفون لدى تلك التنظيمات الذين تُطلب من ذويهم فدية مقابل إطلاق سراحهم، بالإضافة إلى بيع بعض الأسرى واسترقاقهم. وأهم مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية، هي:

الاستيلاء على آبار النفط وتصديره:

تبنّت التنظيماتُ الإرهابية، لا سيما داعش، استراتيجية السيطرة على آبار النفط، والاستيلاء على إنتاجه، ثمَّ بيعه، وذلك للاستفادة من عوائده، وهو ما حدث في سوريا والعراق، فقد سيطر تنظيم داعش في أغسطس ٢٠١٤م، على حقلي (عين زالة) و(بطمة) في جنوب كركوك اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية ٣٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام الثقيل، كما سيطر التنظيم كذلك على جزء من مسار خط أنابيب تصدير النفط إلى ميناء جيهان التركي. وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية حول إجمالي سيطرة داعش على المناطق النفطية في العراق، فإن بعض التقديرات يشير إلى سيطرة التنظيم على ما يقرب من ١٧٪ من المناطق النفطية[١٧].

---

(١٤) نسرين فوزي اللواتي، «العملات الافتراضية.. الجيل القادم من أساليب تمويل الإرهاب»، **مجلة العصر**، (٢ أكتوبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/EUsnz1.

(١٥) C. Freeman, "Inside the 'Ant Trade:' How Europe's Terrorists Get Their Guns," *The Telegraph*, (23 November, 2015).

(١٦) "لماذا لا يمثل التمويل عائقاً أمام تنظيم داعش في القارة الأوروبية؟" **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة**، العدد (٥٢٠)، (٢٦ يوليو ٢٠١٦م)، على الرابط: https://goo.gl/uE0A0G.

(١٧) Sueddeutsche Zeitung, (German newspaper, 4, 2015).

سرقة ونهب البنوك والممتلكات الخاصة:

مع اتساع نطاق الفوضى وخروج عدد من المناطق عن سيطرة الدولة، بدأت المجموعات الإرهابية في الاعتماد على مصدر جديد للتمويل يتمثل في سرقة أموال البنوك والمصارف، حيث انتشرت عمليات اقتحام المصارف في كل من العراق واليمن وليبيا. ففي العراق، استطاع تنظيم داعش في يونيو ٢٠١٤م الاستيلاء على مبالغ مالية قُدِّرت بـ٤٢٥ مليون دولار بعد دخول الموصل واقتحام بعض البنوك.

الاتجار في المواد المخدرة وتأمين مسارات التهريب:

تعد عائدات الاتجار في المخدرات من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية التي تقوم أيضاً بتوفير مسارات التهريب، فعلى سبيل المثال، يوفر تنظيم (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) الحماية لمهربي الكوكايين القادمين من الصحراء الأفريقية والمتجهين إلى الدول الأوروبية مقابل الحصول على مبالغ مالية[١٨].

فرض الجزية والابتزاز المالي على غير المسلمين:

وتمثل الحالة السورية نموذجاً لذلك، بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة في شرق سوريا، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية - كما يراها هو - في المناطق التي تخضع لسيطرته، فقد قام التنظيم في أواخر فبراير ٢٠١٤م بفرض جزية على المسيحيين في مدينة الرقة في صورة مبالغ مالية تساوي ١٧ جراماً من الذهب للطبقة الغنية منهم، ونصف هذه القيمة لمتوسطي الحال.

الاتجار في البشر:

انتشر هذا النمط في حالة التنظيمات الإرهابية في العراق، فوفقاً لتصريحات محمد الخزاعي المتحدث باسم الهلال الأحمر العراقي، في ٨ أغسطس ٢٠١٤م، فإن ميليشيات داعش قامت بخطف النساء المسيحيات والإيزيديات في سوريا والعراق وبيعهن في الأسواق بمدينة نينوى بوصفهن (سبايا) مقابل مبالغ مالية وصلت إلى ١٥٠ دولاراً للمرأة الواحدة[١٩].

التبرعات واستغلال منظمات العمل الأهلي:

في عام ٢٠٠٣م، أجرت جامعة جونز هوبكنز (Johns Hopkins) دراسة تهدف إلى مقارنة الجمعيات الأهلية غير الهادفة إلى الربح في ٣٥ دولة، منها ١٦ دولة من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، و١٤ دولة من الدول النامية، و٥ دول أخرى تُصنَّف تحت بند (اقتصاديات انتقالية)، وذلك بناءً على معلومات تم جمعها في المدة بين أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٨م. وخلصت الدراسة إلى أن التبرعات التي تلقتها المنظمات الإرهابية في تلك المرحلة بلغت ١,٣ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول الـ٣٥[٢٠]؛ ما يعني أن هذا الرقم ربما يكون قد تضاعف في الوقت الحالي دون وجود رقابة فعَّالة على التبرعات في كثير من الدول، ولم يمنع قيام كثير من الدول بإيقاف المنظمات التي يُشتبه في تمويلها الإرهاب هذه المنظمات من العودة إلى العمل مرة أخرى دون ترخيص من الحكومة وبشكل خفي، مثل: (جماعة الدعوة) في الباكستان[٢١].

---

(١٨) Ginger Thompson, "TRAFFICKING IN TERROR:How closely entwined are the drug trade and global terrorism?" https://goo.gl/CTHPUJ.

(١٩) **مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، (٢٥ أغسطس ٢٠١٤م)، على الرابط: https://goo.gl/2GjEkm.

(٢٠) منى مصطفى محمد، "شريان الإرهاب: مكامن القوة والضعف في مكافحة تمويل الإرهابيين"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الرابط: https://goo.gl/jWGZzN.

(٢١) أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بوضع جماعة الدعوة على قوائم الإرهاب في أعقاب هجمات مومباي التي خلّفت نحو ١٧٩ قتيلًا ومئات الجرحى، لمزيدٍ من المعلومات عن ذلك انظر الرابط: https://goo.gl/mgHSm6.

تزييف العملة والأوراق المالية:

تُستخدم هذه الوسيلة في تمويل الإرهاب عندما يكون التمويل قادماً من دولة راعية للإرهاب، وتستهدف في الوقت نفسه الإضرار باقتصاد الدولة، حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين زيادة نشاط الإرهابيين وانتشار العملة المزيفة، وقد أعلنت وحدة مكافحة التمويل الهندية أن العملات المزيفة التي تم اكتشافها خلال المدة من يناير ٢٠١١ إلى مارس ٢٠١٢م بلغت أكثر من ثلاثة ملايين روبية هندية، كما أكدت شرطة دبي في عام ٢٠١١م أنها عثرت على ١٠,٧٠٠ عملة هندية مزيفة بقيم مختلفة، فيما عثرت على ٩٠٠٠ عملة أمريكية مزيفة(٢٢).

فدية الاختطاف:

اتسع نشاط التنظيمات الإرهابية في ليبيا والمناطق الجنوبية في اليمن فيما يخص عمليات الخطف بهدف الحصول على فدية مالية مقابل إطلاق سراح المختطفين. ويُعد تنظيم القاعدة في اليمن الأكثر اعتماداً على الخطف وسيلة للحصول على أموال. فوفقاً لتقرير حديث صادر عن صحيفة وول ستريت جورنال، نقلاً عن ديفيد كوهين وكيل إدارة مكافحة الإرهاب في وزارة الخزانة الأمريكية، فإن أموال الفدية التي حصلت عليها الجماعات الإرهابية في المدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤م بلغت ١٢٠ مليون دولار، علماً بأن فرع تنظيم القاعدة في اليمن وحده حصل على ما لا يقل عن ٢٠ مليون دولار من تلك الأموال(٢٣).

ويمكن القول: إن مسألة تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ظلت تمثل الشاغل الأول لمختلف الدول والمنظمات الدولية، لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث اتخذت تلك الدول حزمة من الإجراءات لمكافحتها، سواء بشكل منفرد، أو بشكل جماعي.

ويثور هنا سؤال مهم عن مدى إدراك الجماعات المتطرفة والإرهابية أهمية العملات الافتراضية بشكل عام والبيتكوين على وجه الخصوص، وهل هناك مؤشرات ودلائل تشير إلى اتجاه تلك الجماعات نحو توظيف تلك العملات بما تطرحه من ميزات مهمة في ممارسة الأعمال الإرهابية وتمويل أنشطتها المختلفة؟!

ثانياً: توظيف البيتكوين لدى التنظيمات الإرهابية

تدرك الجماعات العنيفة والمتطرفة أن الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات، لذا فإنها تسعى بشكل قوي إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة في إخفاء مواردها المالية للحفاظ عليها، وتشفير عمليات نقل الأموال وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها. ويثور هنا سؤال مهم: هل تدرك الجماعات والتنظيمات المتطرفة قيمة العملات الافتراضية وأهميتها المتزايدة، ما يحفزها إلى استخدامها في التمويلات المحظورة وشراء الأسلحة والمعدات المهمة التي لا يمكنها الحصول عليها بالطرق الشرعية؟ وهل هذا الإدراك يصاحبه توافر إمكانات وقدرات تقنية ومعرفية تُمَكِّن الجماعات من استغلال تلك العملات الجديدة والمتجددة لضمان موارد مالية مستقرة وآمنة؟

يمكن القول هنا: إن عدداً من المؤشرات والظواهر يشير بوضوح إلى إلمام كثير من الحركات والجماعات المتطرفة والإرهابية بتلك العملات الجديدة، كما تشير المؤشرات إلى توافر القدرات العلمية والتقنية اللازمة لاستخدام العملات واستثمارها، ما دفع العديد من الدول والمنظمات إلى الاهتمام بتلك العملات الافتراضية والعمل على إيجاد وسائل حديثة وآليات متقدمة لرصدها وتتبعها وفرض رقابة عليها وعلى حركتها عبر الدول.

---

(٢٢) Vivek Chadha, "Lifeblood of Terrorism: Countering Terrorism Finance," (New Delhi: Bloomsbury, 2015), 258.

(٢٣) "Al Qaeda-Linked Groups Increasingly Funded by Ransom", *The Wall Street Journal*, https://goo.gl/FyshIB.

ويمكن رصد هذا الاهتمام المتزايد بالعملة الافتراضية في الأحداث التالية:

- اعتقلت شرطة مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) الشاب الأمريكي من أصل سوداني علي شكري أمين (١٧ سنة)، واتّهمته بمساعدة داعش، وأنه كان خبير (داعش) في شؤون العملة الإلكترونية (بيتكوين)، وأنه ساعد زميله رضا نيكنجاد، الصبي المهاجر من إيران، على الانضمام إلى داعش، وأنه نقله إلى المطار عندما سافر نيكنجاد إلى سوريا. وكان أمين يدير صفحة أميركان ويتناس (شاهد أمريكي) في موقع (تويتر) على الإنترنت، وقد وصل عدد متابعيه إلى أكثر من ٤ آلاف خلال أشهر قليلة. ومما كتبه أمين عن العملة الإلكترونية بيتكوين أن «لهذا النظام القدرة على إحياء سُنَّة التبرع.. هذه سُنَّة فاضلة، لكن نسيها المسلمون، إنها عملية بسيطة وسهلة، ونسأل الله أن يُعَجِّلَ استخدامها بالنسبة إلينا».

حُكم على أمين بالسجن ١١ عاماً لنشاطاته لحساب تنظيم داعش، وقد علق مساعد وزيرة العدل لشؤون الأمن الوطني الأمريكي جون كارلن على تلك الحادثة بالقول: إن جهود أمين ليتبنى داعش استخدام هذه العملة الإلكترونية «مثال لقدرة جماعة إرهابية على الوصول إلى الشباب، خاصة باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية»[٢٤].

- في نوفمبر ٢٠١٥م، قررت دول الاتحاد الأوروبي فرض قيود على التعاملات المالية التي تتم بالعملة الافتراضية بيتكوين، إلى جانب التحويلات النقدية الشائعة بهدف تجفيف منابع تمويل الإرهاب ومحاربة غسل الأموال، وذلك بعد تداول الإعلام الفرنسي بياناً لقراصنة يطلقون على أنفسهم (Ghostsec) يقولون فيه: إنهم تابعون لمجموعة القراصنة الشهيرة (أنونيموس)، بشأن امتلاك تنظيم داعش حساباً بهذه العملة الافتراضية يناهز ٩٢٩٨ بيتكوين، أي ما يعادل ٣ ملايين دولار، وهو ما أجج المخاوف من إمكانية إقدام داعش على استخدام هذا الحساب لتمويل هجمات إرهابية جديدة سواء في أوروبا أو في مناطق أخرى من العالم[٢٥].

- قال مايكل سميث المؤسس المشارك لشركة كرونوس الاستشارية المتخصصة فى مجال استشارات الأمن القومى، والمستشار لدى الكونجرس: إن المسؤولين بأجهزة مكافحة الإرهاب الأمريكية يعتقدون أن تنظيم داعش يستخدم الذهب والمعاملات المالية لتمويل الهجمات والدفع للمجاهدين بما في ذلك بيتكوين[٢٦].

- أكد عضو بمجموعة (Ghost Security Group) أن البيتكوين يمثل نسبة تُراوح بين ١٪ و٣٪ من دخل تنظيم داعش الإجمالى؛ أي ما يراوح بين ٤,٧ مليون دولار و١٥,٦ مليون دولار. وتُقَدِّر وزارة المالية الأمريكية أن التنظيم حصل على دخل سنوى يراوح بين ٤٦٨ مليون دولار و٥٢٠ مليون دولار[٢٧].

- نقلت مجلة جوفرنمنت إيجزيكوتيف (GovernmentExecutive.com) الأمريكية الحكومية المتخصصة في الأعمال، في تقرير لها على موقعها الإلكتروني عن جينفر شاسكي كالفيري رئيسة شبكة إنفاذ الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأمريكية والمنوط بها مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، انزعاجها الشديد من إمكانية أن تساعد تقنيات الدفع القوية على تسهيل أنشطة من وصفتهم بـاللاعبين الأشرار في العالم. وأضافت كالفيري: «ما يقلقني ليلاً عندما أفكر في العملة الرقمية.. هو أنّ التهديدات الحقيقية متمركزة في الخارج، ونحن نعيد التفكير في تلك الأيام في داعش»؛

---

(٢٤) Virginia Teen Pleads Guilty to Providing Material Support to ISIL, Department of justice, https://goo.gl/ItgwRH.

(٢٥) محمد بوهريد، "هل استعمل (داعش) عملة افتراضية لتمويل هجمات باريس؟" **صحيفة العربي الجديد**، (٢١ نوفمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/GfLPN7.

(٢٦) "ISIS parks its cash in Bitcoin" و *Foxnews*, (November 25, 2015): https://goo.gl/BhSNiQ.

(٢٧) "عملة البيتكوين الإلكترونية وسيلة التمويل الأساسية لداعش.. العثور على حسابات للتنظيم تقدّر بملايين الدولارات.. سهولة التعامل والتحويل بين الدول أسباب تدفع داعش لتفضيل العملة الافتراضية"، **اليوم السابع**، (٢٦ نوفمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/GQSiOY.

موضحة: «كيف يقوم المسلحون بنقل أموالهم؟ وكيف يصبح الأفراد المحتملون الذين يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية مقاتلين أجانب؟ هل يقومون بنقل أموالهم؟ وهل بمقدورنا تعرُّف هُوياتهم من حركة أموالهم؟ ما الذي يعنيه إذا ما بدأوا في نقل أموالهم عبر عملة بيتكوين؟ لقد بدأنا نطلع على بعض المقالات العامة التي تشير إلى أن هذا قد حدث بالفعل». واستشهدت المجلة بالتقرير الذي نشرته شبكة سكاي نيوز البريطانية التي قالت فيه: إن إحدى المدونات المناصرة لتنظيم داعش قد ناقشت بالفعل استخدام بيتكوين لتمويل مساعي المسلحين لفرض رؤيتهم الخاصة بهم للشريعة الإسلامية في كل من العراق وسوريا[٢٨].

- في مقالة بعنوان (بيتكوين وصدقة الجهاد)، حدّد تقي الدين المنذر - أحد المقربين من تنظيم داعش - الأحكام الشرعية من وجهة نظر التنظيم لاستعمال بيتكوين، مشدداً على ضرورة استعمال تلك العملة الافتراضية لتمويل الأنشطة الجهادية. وجاء في المقال أن البيتكوين تمثل حلاً عملياً للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات التي وصفها بـ(الكافرة). وشرح المنذر في مقالته كيفية استخدام هذه العملة الافتراضية وإنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، ونقل الأموال دون لفت انتباه أحد، حيث يقول: «لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد أو من يشتبه في أنه مجاهد دون أن تكون الحكومات الكافرة الحاكمة اليوم على علم.. والحل المقترح لهذا هو ما يُعرف باسم البيتكوين.. لإعداد نظام للتبرع مجهول تماما، يُمَكِّنك من أن ترسل الملايين من الدولارات على الفور.. وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين»[٢٩].

يمكن القول إذن: إنه من أجل ما تتمتع به البيتكوين من سرية وأمان ولا مركزية بين العملات التي ظهرت على السطح في العقود الماضية، خاصة أنها لا تخضع لسلطة مركزية أو هيئة مالية، أنها شكلت عامل جذب للتنظيمات غير الشرعية للتداول من خلالها والتعامل بها في شتى المعاملات المالية التي تتطلب السرية والخصوصية.

مستقبل البيتكوين في تمويل الإرهاب

تمثل قضية تجفيف منابع تمويل الإرهاب إحدى أهم القضايا المطروحة على الأجندة الدولية، والشغل الشاغل لغالبية الدول، خاصة بعد الأحداث الإرهابية التي ضربت فرنسا ولبنان والكاميرون ومالي وتونس، وما حدث في سوريا والعراق من تمدد وسيطرة للتنظيمات المتطرفة والإرهابية. ويمثل تمويل تنظيم داعش القضية الأبرز في هذا السياق؛ لما يمتلكه التنظيم من موارد ضخمة وإمكانات غير مسبوقة لم تحصل عليها الجماعات والتنظيمات المتطرفة المماثلة.

أولاً: جهود تجفيف منابع الإرهاب

في هذا السياق اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٥٣ بالإجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب، ويدعو القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تعود إلى تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة، ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. كما يدعو الدول إلى تجريم المعاملات المالية المتصلة بالإرهاب، ومن ضمنها جميع المعاملات مع الإرهابيين الأفراد والجماعات الإرهابية، وليس فقط المعاملات المرتبطة بأعمال إرهابية، من أجل تعطيل أفضل لأنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووقف تهريب النفط والاتجار في البشر والآثار[٣٠].

---

(٢٨) "(ISIS May Be Using Bitcoin and This is Worrying Treasury Department Regulators," *Governemnt Excutive*, https://goo.gl/ABLt4I.

(٢٩) Taqi'ul Deenal Munthir, *Bitcoin wa Sadaqatal Jihad: Bitcoin and the Charity of Violent Physical Struggle*, https://alkhilafaharidat.files.wordpress.com/2014/07/btcedit-21.pdf.

(٣٠) "مجلس الأمن يعتمد قراراً بالإجماع حول مكافحة تمويل الإرهاب"، **مركز أنباء الأمم المتحدة**، (١٧ ديسمبر ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/j7ljOp.

كما أصدر مجلس الأمن في فبراير الماضي قراراً بفرض عقوبات على الأشخاص أو الشركات التي تمول تنظيم داعش من خلال شراء النفط منه، أو شراء آثار مسروقة من سوريا والعراق.

ومن جانبها، أطلقت المفوضية الأوروبية (خطة عملها) لمكافحة تمويل الإرهاب، وقال نائب رئيس المفوضية اللاتفي فلاديس دومبروفسكيس، بعد ما تبنى أعضاء المفوضية الـ٢٨ الخطة خلال اجتماعهم في ستراسبورج بشرق فرنسا: «بفضل الخطة سنضع حداً سريعاً لتمويل الإرهاب مع اقتراح تشريعات في الأشهر المقبلة». وتتضمن خطة العمل جانبين؛ الأول: يتناول عمليات تحويل الأموال للحؤول دون وصولها إلى الإرهابيين، والثاني: يهدف إلى تجفيف منابع التمويل. وبالنسبة إلى الجانب الأول، تهتم المفوضية خصوصاً بالبطاقات المدفوعة مقدماً والعملة الافتراضية، وتلك الخطة لا تزال تتطلب موافقة البرلمان والمجلس الأوروبيين مستلهمة إلى حد بعيد اقتراحات فرنسا.

والبطاقات المدفوعة مقدماً تبيَّن أنها استُخدمت في تدبير اعتداءات باريس لتمويل تأمين سيارات ومساكن للمهاجمين، بديلاًعن بطاقات الدفع العادية.

أما العملة الافتراضية، مثل: بيتكوين، فتسعى المفوضية إلى تنظيمها في شكل أفضل، علماً بأنها تتيح القيام بصفقات خارج حدود الدول وخارجة عن أي مراقبة للسلطات المالية أو أجهزة الاستخبارات عبر الحفاظ على سرية هوية مختلف الأطراف، حيث تنص خطة العمل على تشديد المراقبة على استخدام العملة الافتراضية بيتكوين بشكل يحقق الكشف عن هوية مستخدميها[٣١].

وفي هذا الإطار، عقد وزراء الداخلية والعدل في دول الاتحاد الأوروبي اجتماعاً في بروكسل قرروا فيه تشديد القيود على البطاقات المدفوعة مقدماً وتحويلات الأموال والـبيتكوين، كما اتفقوا على زيادة إجراءات التحقق من وسائل الدفع التي يجري استخدامها دون الكشف عن هوية منفذيها؛ حيث من المحتمل أن تلجأ إليها المنظمات الإرهابية لتمويل هجمات، وحَضَّ الوزراء المفوضيةَ الأوروبيةَ على «زيادة القيود على وسائل الدفع غير المصرفية، مثل: المدفوعات الإلكترونية، والمدفوعات مجهولة المصدر، والحوالات المالية، وشركات نقل الأموال، والعملات الافتراضية، وتحويلات الذهب والمعادن النفيسة، والبطاقات المدفوعة مقدماً، بسبب المخاطر التي تشكلها تلك الوسائل». وقال مسؤول في المفوضية: «من بين القطاعات التي تخضع للتقويم سيكون استخدام العملات الافتراضية محل اهتمام خاص»[٣٢].

ويمكن القول: إن جهود مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه المالية تشكل خطوة مهمة لمحاربة الجماعات والتنظيمات الإرهابية، لكنَّ جهود تقييد التعامل بالعملة الافتراضية البيتكوين وفرض رقابة عليها وعلى تداولها ربما لا تؤتي ثمارها، فالعملة الافتراضية تجذب المزيد من المتعاملين بها، كما أنها تحمل الكثير من الميزات التي تجذب الباحثين عن الخصوصية والسرية وإخفاء الهوية، وهي عناصر تجمع الجماعات والتيارات المتطرفة، كما تجمع عصابات المافيا والاتجار في المخدرات والبشر، ويزيد من صعوبة الأمر تداول العملات الافتراضية البيتكوين في ساحة (الإنترنت المظلم) التي تعد الساحة الأكثر أمناً للأعمال غير المشروعة، وتجعل من محاولة فرض قيود على العملة الافتراضية أو تتبع مسارها أمراً غاية في الصعوبة.

وينبغي اتخاذ عدد من التدابير الاستباقية والإجراءات الاحترازية للحد من التبعات السلبية لاستخدام العملات الافتراضية، خاصة البيتكوين، ومنع توظيف الجماعات والمنظمات الإرهابية للميزات النسبية التي توفرها هذه العملات. ومن بين تلك الإجراءات:

---

(٣١) "الاتحاد الأوروبي يطلق خطة لمكافحة تمويل الإرهاب"، **الإخبارية**، (٣ فبراير ٢٠١٦م)، على الرابط: http://goo.gl/btVbWC.

(٣٢) " بعد تتالي الاعتداءات وتغلغل (اقتصاد الإرهاب).. تكاتف دولي لتجفيف مصادر تمويل داعش"، **مجلة المستقبل**، (٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م)، عدد ٥٥٦٠، ١١.

- تحديث توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATA)، وتوصيات مجموعة العمل المالي المعترف بها عالمياً كمعيار دولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابAML/ CFT.

- تشجيع إنشاء المنظمات ذاتية التنظيم (دولية ومحلية) لتتولى مهمة الإشراف على معاملات العملات الافتراضية، وتحقيق التوازن بين الفرص التجارية المتاحة لها واستخدامها غير المشروع من قبل المجرمين والإرهابيين.

- تشجيع زيادة مستوى التعاون وتبادل المهارات والمعلومات بين الوكالات والمنظمات المسؤولة عن مكافحة أنشطة غسل الأموال، وأيضاً بين المسؤولين عن مكافحة تمويل الإرهاب، بهدف زيادة فعالية استخدام الموارد التحليلية النادرة، وإمكانية الترخيص المشترك لبرامج وأنظمة وقواعد البيانات، ففي بعض الحالات قد تكون اتفاقات تقاسم البيانات مناسبة للغاية، خاصة أن معظم عمليات تمويل التنظيمات الإرهابية تنطوي على غسل أموال.

- تتطلب مكافحة تمويل الإرهاب فهم مجموعة واسعة من القوانين التي قد تكون متاحة لملاحقة الجناة، ففي بعض الأحيان، تكون عملية إثبات الجرائم الاقتصادية، مثل: غسل الأموال، أو تشغيل جهاز غير مرخص لإرسال الأموال، بموجب القوانين القائمة، أسهل بكثير من إثبات أن الأموال يتم استخدامها في الإرهاب بشكل مباشر.

- ضرورة اليقظة والمتابعة المستمرة لتطور العملات الافتراضية، حيث يجب الأخذ في الحسبان أن مجرمي غسل الأموال، أو تجارة المخدرات، أو القرصنة الإلكترونية، أو التنظيمات الإرهابية، يحرصون على متابعة التطورات التي تلحق بالعملات الافتراضية، وبالتالي يكتسبون مهارات تشغيلية وتقنية من شأنها تعطيل جهود مكافحة تمويل التنظيمات الإرهابية[٣٣].

- يقع على عاتق الشركات التقنية العملاقة دور كبير في ابتكار برامج وتقنيات حديثة تسمح برصد ومتابعة التعاملات المشبوهة للعملات الافتراضية وتحديد هوية الأطراف المستخدمة في الإطار، بالإضافة إلى تطوير وتحديث أدوات جديدة لمراقبة (الإنترنت المظلم) وتعرُّف المواد المنشورة به، والتعرف إلى مستخدميه والمواقع المنتشرة به، خاصة أن عملية السيطرة عليه هي مسألة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.

فعلى الرغم من تمكُّن مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي من إلقاء القبض على روس وليام أولبريشت مدير موقع Silk Road الذي يبيع كل ما هو غير قانوني، وقيامه بإغلاق الموقع، إلا أنه عاد إلى الظهور من جديد تحت اسم Silk Road 2.0 بضمانات أعلى للسرية من الموقع الذي تم إغلاقه، بالإضافة إلى ظهور العديد من المواقع المشابهة، لعل من أشهرها الموقع الروسي (RAMP) الذي يمتلك ما يزيد على ١٤ ألف مشترك. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، إذ استطاع الموقع الجديد Silk Road 2.0 أن يقدم ما يقدر بحوالي ١٣,٦٤٨ نوعاً من المخدرات محققاً تقدماً على الموقع الأصلي الذي كان يقدم ١٣,٠٠٠ نوع، وذلك حسب تقدير منظمة اتحاد المواطنين الإلكتروني الأمريكية عام ٢٠١٤م[٣٤].

- ضرورة أن تكون مكافحة التطرف والإرهاب، ومن ثم تجفيف منابعه، عبر استراتيجية دولية وأممية يشارك فيها الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين، لضمان الاستخدام المشروع للنقود الافتراضية المختلفة،كالبيتكوين وغيرها، ومنع الجماعات المتطرفة والتكفيرية من توظيفها لخدمة أهدافها الخاصة، وتمويل عملياتها الإرهابية.

---

(٣٣) نسرين فوزي اللواتي، «العملات الافتراضية.. الجيل القادم من أساليب تمويل الإرهاب».

(٣٤) منى مصطفى، "الشبكة المظلمة.. التطبيقات الخفية للإنترنت"، **أخبارك**، (١٨ إبريل ٢٠١٥م)، على الرابط: http://goo.gl/FF9EP8.

الخلاصة

خلاصة القول: إن العملة الافتراضية الجديدة (بيتكوين) بوصفها إحدى العملات الصاعدة، والآخذة في الانتشار، تمثل فرصاً إيجابية في تداول حر وسريع وآمن للنقود وللقيمة، لكنها، في الوقت نفسه، تمثل تحدياً ملحاً إذا قررت الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية توظيفها بشكل كبير، وهو ما يدفعنا إلى تأكيد ضرورة إيجاد عدد من الضوابط والمحددات الملائمة التي تحافظ على الميزات النسبية التي تحملها العملات الافتراضية، وتحقق، في الوقت نفسه، قدراً من الأمن والسلامة، وتحديد هويات المتعاملين والمتداولين لتلك العملة.

ولا يمكن القول: إن الجماعات والتنظيمات المتطرفة حتى وقتنا الحالي قد قررت الاعتماد بشكل كامل وأساسي على تلك العملة (بيتكوين) أو غيرها من العملات الافتراضية الأقل انتشاراً، ولكننا لا يمكن بحال من الأحوال أن نغفل وجود مؤشرات ودلائل على توجه – وإن كان حذراً – من جانب التنظيمات الإرهابية نحو توظيف تلك العملات والاستفادة من ميزاتها المتنوعة والكبيرة، وهو ما يفرض علينا تقديم تصور حول مستقبل هذه العلاقة بين الجماعات الإرهابية – خاصة داعش – والبيتكوين.

ويمكن القول: إن تلك العلاقة تتوقف على مجموعة من المحددات والمؤشرات المهمة، منها:

كفاية الموارد التقليدية:

تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى العملات الافتراضية (البيتكوين) وسيلةً للتمويل والتخفي عن أعين السلطات، وهي مخاطرة تخوضها تلك الجماعات تفادياً لخطر أكبر في تقديرها، لذا فإن نجاح التنظيمات الإرهابية في الحفاظ على الموارد التقليدية لتمويل العمليات الإرهابية كاف لدفع تلك التنظيمات إلى البعد عن العملات الافتراضية ومخاطرها المعتادة، ما دامت قادرة على بيع النفط ونقل الأموال بين الأراضي الخاضعة لها، وما دامت أموالها ستظل في مأمن من هجمات وملاحقة المجتمع الدولي.

التقدم التكنولوجي للجماعات الإرهابية:

باستعراض الاتهامات الموجهة إلى الشاب الأمريكي من أصل سوداني على شكري أمين الذي اتهمته السلطات الأمريكية بمساعدة داعش، وأنه كان خبير (داعش) في شؤون العملة الإلكترونية (بيتكوين)، نجد أنه قد بذل جهوداً في إقناع التنظيم لتبنِّي العملة الافتراضية في تمويل التنظيم، وهو ما يكشف عن قدرة التنظيم على الاستفادة من الخبرات والقدرات التقنية للشباب المغرر بهم، وتوظيفهم بشكل جيد كي يحققوا للتنظيم الاستفادة القصوى من منتجات الحداثة ومخرجات التكنولوجيا، ما يعني أن توسع التنظيمات الإرهابية في استخدام البيتكوين يتوقف بقدر كبير على قدرة تلك التنظيمات على الاستفادة من التقنيات الحديثة وامتلاكها عقولاً بارعة في هذه المجالات.

استمرار البيتكوين دون سلطة مركزية:

من أهم الميزات التي طرحتها العملات الافتراضية في سوق النقود، أنها عملة لا مركزية لا توجد سلطة مختصة بها، ولا يوجد مصرف مركزي مسؤول عن إصدارها، كما أنها لا تخضع لقيود المؤسسات المصرفية والنقدية الدولية، وهي ميزة فائقة جذبت كثيراً من الأفراد والجماعات إلى تداولها، ولو قُدِّرَ للمؤسسات والهيئات الدولية إخضاع تلك العملة لرقابة دولية، أو لجهة مركزية لأفقدتها ميزتها الأهم، ولما تمكنت التنظيمات الإرهابية والمتطرفة من استخدامها أكثر، وإن كان هذا يعني – بشكل أو بآخر – فقدان تلك العملات الافتراضية عنصر الجذب الأهم ما سيؤدي ربما إلى زوالها، وهو ما يجعل من تلك المسألة أمراً بالغ التعقيد للتوفيق بين الحاجة إلى حرية النقود وتفادي عيوب سيطرة السلطات المركزية على النقود، وبين الحاجة إلى الأمن ومحاربة الإرهاب والتطرف.